رسالة في تبيين وضع العلم والضمير واسم الإشارة والحروف

أحمد زيني دحلان المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)

دراسة وتحقيق

أ.د.أسعد عبد العليم السعدي

د.عمار عيسى عمر

Written in assign knowledes and conscience and name of the signal and letters

(Ahmed z . dahllan (1304

Pr. Asaad alsady dr. ammar e . omar

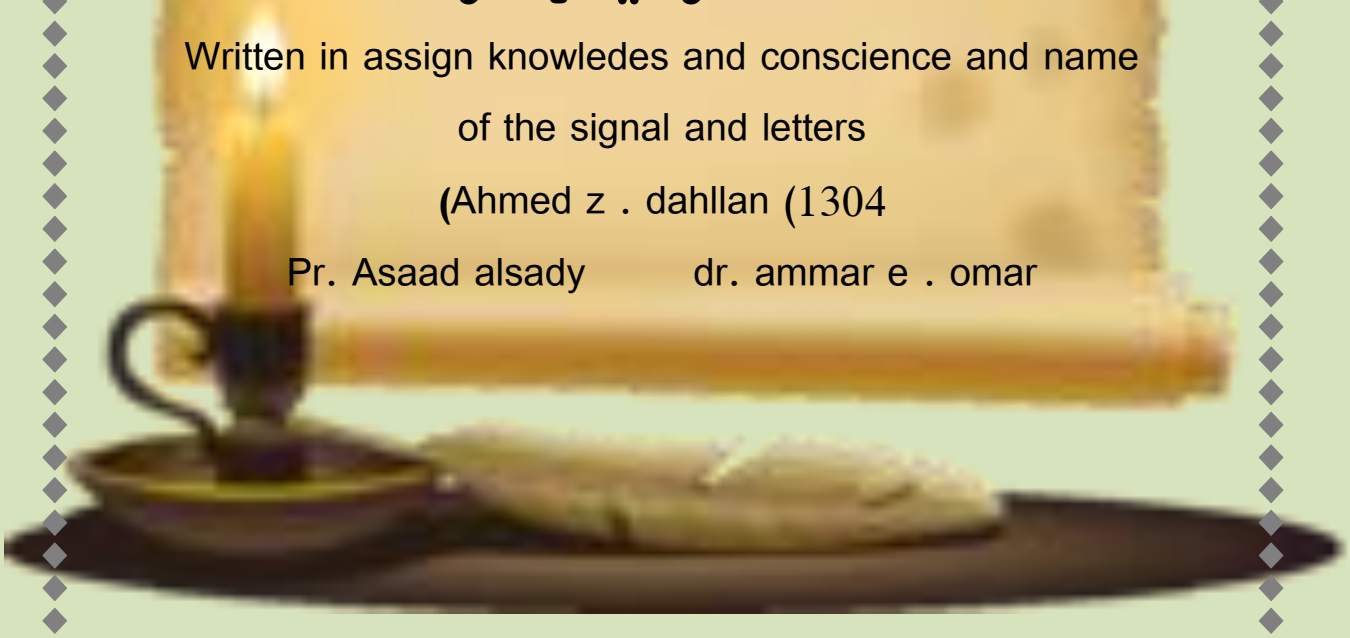

رسالة في تبيين وضع العلم والضمير واسم الإشارة والحروف
أحمد زيني دحلان المتوفى سنة (١٣٠٤هـ)
دراسة وتحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

عمدنا الى تحقيق رسالة مهمة في علم الوضع للعالم الشهير احمد زيني دحلان رحمه الله جمع فيها أهم ما ورد من تعليقات ولفتات ممن سبقه من العلماء الذين تصدوا لشرح الرسالة العضدية في علم الوضع .

ولا يخفى أهمية نشر التراث العربي ولا سيما في علم مهم من علوم العربية، وقد سلكنا في تحقيقنا على هذه الرسالة ما رسمه علماؤنا من أصول التحقيق العلمي، راجين بذلك وجهه الكريم.

المقدمة

الحمد لله الذي جعلنا من أهل الإيمان، وشرف العربية بالقرآن، وأسبغ علينا نعمه الحسان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فعلم الوضع أحد علوم العربية وإن لم يكن كالنحو والصرف والبلاغة شهرة بل لا يعرفه كثير من طلبة جامعاتنا اذ لم يخصص أحد كتبه بالدرس على ما له من أهمية وبقي مقصورا على طلبة العلم في المساجد، وهذا العلم لا يفهمه الا من تسلح بعلم المنطق وضرب بنصيب من الفلسفة والحكمة، فقارئ هذا العلم لا يجد فيه ما ألفه من عبارات النحويين وأهل العربية، بل يطرق سمعه مصطلحات المناطقة كالكلي والجزئي وأمثال هذه العبارات، من أجل هذا انصرف عنه طلبة هذا الزمان.

وقد طار في الآفاق رسالة عضد الايجي في الوضع، وهي أول مصنف فيه، وقد اهتم بها العلماء أي اهتمام، فكثرت حولها الشروح، وحول الشروح، حواش، وحول الحواشي تقريرات، ثم جاء الشيخ العلامة أحمد زيني دحلان _ رحمه الله _ لينتخب من هذه الحواشي والشروح الدرر والآلي، فقيد الفوائد، واقتنص الشوارد في رسالة صغيرة وهي مع صغرها قد حوت دررا عظيمة، وقد وقعت لنا نسخة من هذه الرسالة في مكتبة المسجد النبوي الشريف، وضممنا اليها نسخة أخرى تحصلنا عليها من الشبكة العنكبوتية أتاحتها للباحثين جامعة الرياض فرأينا تحقيقها ونشرها للباحثين ليتعرفوا اكثر على هذا العلم مصدرين تحقيقنا بتعريف موجز بعلم الوضع ، مع ترجمة لصاحب هذا التصنيف ، والله نسأل أن يكون خاصا لوجهه الكريم .

القسم الدراسي
المبحث الأول
علم الوضع تعريفه وأهميته

تعريفه:

عرفوا علم الوضع باعتبار جهة الوحدة الذاتية بأنه:((علم باحث عن تفسير الوضع وتقسيمه إلى الشخصي والنوعي والعام والخاص وبيان حال وضع الذوات والهيئات إلى غير ذلك من أحوال))[١].

وجاء في تعريفه أيضا بهذه الجهة : ((علم الوضع : أصول وقواعد باحثة عن أحوال اللفظ العربي من حيث الوضع)) [٢] .

والتعريفان وإن اتفقا في الجهة الذاتية إلا أنهما اختلفا في النظر إلى موضوع علم الوضع، فالتعريف الأول جعل الوضع نفسه هو الموضوع ، وهو اختيار عصام الدين الأسفراييني(ت ٩٥١هـ) في شرحه على الرسالة الوضعية[٣]، ورجحه الشيخ محمود شكري الآلوسي في شرحه على منظومة العطار في علم الوضع،[٤] والتعريف الثاني جعل اللفظ من حيث الوضع هو الموضوع ، وهو اختيار خواجه علي السمرقندي(كان حيا سنة ٨٨٨هـ) الشارح الأول للرسالة الوضعية [٥]، وعليه أكثر المصنفين من علماء الأزهر[٦].

والذي يبدو لنا أن موضوع علم الوضع هو الوضع نفسه، كما ذهب إليه العصام؛ إذ مقصود القاضي عضد الدين الإيجي(ت ٧٥٦هـ) الذي هو أول من صنف في علم الوضع، هو وضع الحروف وبعض الأسماء، وأثبت لها وضعا غير الذي قال به المتقدمون من أهل العربية، فالوضع هو الملحوظ أصالة وبالذات، واللفظ ملحوظ تبعا ومن ذهب إلى أن موضوع علم الوضع هو (اللفظ الموضوع) كان أقرب مأخذا، وإن لم يكن أدق مذهبا وأبعد نظرا، والله أعلم .

وتعريف علم الوضع من جهة الوحدة العرضية هو:((علم يعرف به الفرق بين الألفاظ الموضوعة وأقسام الوضع المحتملة والواقعة ، أو: علم تعصم مراعاته المتكلم عن الخطأ في استعمال الألفاظ في معانيها)) [٧].

نسبته بين العلوم :

هو أحد علوم العربية ؛ إذ هو باحث عن وضع الألفاظ أو عنها من تلك الحيثية[٨].

أهميته :

تبين من خلال تعريف (علم الوضع) من جهة الوحدة العرضية أن ثمرة هذا العلم وغايته تكمن في عصمة المتكلم عن الخطأ في استعمال الألفاظ في معانيها ، وتمييز أقسام الموضوعات بعضها من بعض . جاء في أبجد العلوم :((وغايته ومنفعته لا تخفى على المتدرب))[٩] ، وقال فيه طاش كبرى زادة :((وهذا علم نافع في الغاية))[١٠] ، وعليه تعرف حقائق الألفاظ ومجازاتها

وهو بهذه المثابة من مبادئ العلوم العربية؛ إذ باقي العلوم العربية متوقف على معرفة الوضع وهو موطن بحث هذا العلم ، وتخصيص(علم الوضع) بكونه من مبادئ النحو عابه العصام وجعله مجرد تخصيص بلا مخصص[١١].

ولعل من جعله من مبادئ علم النحو لم يُبعد ؛ إذ بمعرفة أحكام علم الوضع وقواعده عرفنا وجه تقسيم الكلمة على ثلاثة أنواع وهي (الاسم والفعل والحرف) ، والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس والنكرة ...الخ، من مباحث علم الوضع التي تتداخل مع المباحث النحوية ، ولعل هذا هو مستند من ذهب إلى جعله من مبادئ (النحو).

ويمكن أن نجمل فوائد علم الوضع في نقاط فنقول :

١_ تكمن أهمية هذا العلم ومنفعته في حفظ اللغة مفردات ، وتراكيب ، حقائق ، ومجازات ، من خلال بيان الوضع الشخصي ، والوضع النوعي ، وأن الأول لا قياس فيه ، والثاني يقاس عليه وفق طرائق تراكيب العربية .

٢_ علم الوضع يعلم المتكلم كيف يتعامل مع الألفاظ ، ويستعمل كل واحدة منها في موضعها ، أي يعطينا القدرة على معرفة الوظائف المسندة لهذه الرموز اللغوية الموضوعة لتأدية المعاني .

٣_ ظهور هذا العلم كان استجابة لحل اشكالية كبرى في النحو العربي، فأسماء الاشارة والأسماء الموصولة، والحرف، كل منها تحتاج إلى ضميمة حتى يتوضح المراد منها، فلم جعلنا المبهمات ضمن قائمة الأسماء، بينما أفرد الحرف ، وجعل قسما برأسه مع قسيميه الاسم والحرف، فتكفل علم الوضع بالإجابة على هذه التساؤلات وبين أن النحاة كانوا سائرين وفق منهج علمي رصين عندما فرقوا بين هذه المفردات .

٤_ على هدى هذا العلم نفهم تقسيم النحاة الثلاثي للكلمة بين اسم وفعل وحرف ، وعدم الخلط فيما بينها وسيأتي مزيد كلام في هذه المباحث .

٥_ وفق قواعد علم الوضع تحل اشكالية التعريف ، والتنكير ، والتي أثير حولها مشكلات كثيرة قديما وحديثا .

وما زال دأب السائرين في تحصيل العلوم الشرعية واللغوية يدرسون (علم الوضع) بوصفه واحدا من العلوم التي لا بد من أخذها من أهلها لينالوا الإجازة العلمية ، وهذا الأزهر بمعاهده وكلياته تقرر عنده تدريس هذا العلم ، وألفوا فيه المختصرات والمطولات لطلابهم على غرار المؤلفات النحوية والصرفية وغيرها .

المبحث الثاني

ترجمة الشيخ أحمد زيني دحلان[١٢] :

فريد العصر والأوان، علي الهمة عظيم الشأن، علم العلماء الأعلام، وملجأ السادة الكرام، عمدة الأفاضل، ونخبة ذوي الشمائل، من طار ذكره في الأقطار، واشتهر فضله وقدره في النواحي والأمصار، واعترف له ذوو الإجلال، بأنه قد استوى على ذروة الكمال، ولي إفتاء الشافعية، بمكة عاصمة البلاد الحجازية، فازداد حبه لدى الخاص والعام، وعظمته قلوب الأهالي والحكام، وكان لطيف المعاشرة، حسن المسايرة، سار في منهج العلم والأدب من صغره، واعتاد قطف ثمرات الرفعة من ابتداء عمره، وحضر دروس الأفاضل، إلى أن جلس معهم على مائدة الفضائل ثم لا زال يترقى مقامه، ويخضع له مطلوبه ومرامه، إلى أن انفرد في جلالته، وانجلبت القلوب على مهابته، وله كنايات حسنة، وتأليفات مستحسنة، من جملتها الفتوحات الإسلامية، بعد مضي الفتوحات النبوية، وهو كتاب مفيد، لكل طالب ومستفيد، ولما تم بدر إشراق جمعه وعم الأنام حسن طبعه .

كان رئيس علماء الحجاز، ومقدمهم في الحقيقة والمجاز، وكانت الإمارة الحجازية تنظر إليه بعين الرعاية، وتضمه إليها ضم العناية، ولم يزل مقامه يعلو، وقدره يسمو.

ثناء العلماء عليه :

قال فيه عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني صاحب كتاب (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات) لما ترجم له هو: ((أبو العباس أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي مفتيهم بمكة، العلامة المشارك الصالح، أحد من نفع الله به الإسلام في الزمن الأخير في تلك الربوع العربية))[١٣]، وكان مع هذا العلم الوافر ذا همة عالية لدعوة الناس الى الخير جاء في (معجم المطبوعات) :((قال فيه احمد الحسيني: بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة وحثهم على تعليم الطلبة انتقل إلى تعليم أهل البراري والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن وصار يذهب بنفسه إليهم ويتردد عليهم ويرسل إليهم من يعلمهم))[١٤]، ومع هذه الهمة في التعليم كان على جانب عظيم من الورع والتقوى .

وفاته (رحمه الله) :

توفي (رحمه الله تعالى) في المحرم سنة أربع وثلاثمائة وألف، ودفن في البلد الحرام، في مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه ، وبلغه مرامه.

من مؤلفاته [١٥]:

الشيخ رحمه الله كان كثير التصانيف والمؤلفات، ونذكر منها أهمها :

١ _ الازهار الزينية في شرح متن الالفية (نحو) طبعة بولاق ١٢٩٤ هـ.
٢ _ أسنى المطالب في نجاة أبي طالب مصر ١٣٠٥هـ.
٣ _ تاريخ الدول الاسلامية بالجداول المرضية طبع حجر مط أبي زيد ١٣٠٦ هـ.
٤ _ تقريب الاصول لتسهيل الوصول لمعرفة الرب والرسول (تصوف)..
٥ _ تنبيه الغافلين مختصر منهاج العابدين (مواعظ) في مجموعة رقم ٣٥

٦ _ خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي عليه الصلاة والسلام إلى وقتنا هذا بالتمام.
بهامشه الاعلام بأعلام بيت الله الحرام لقطب الدين النهروالي الخيرية ١٣٠٥هـ، وبهامش الفتوحات الاسلامية له.
٧ _ الدرر السنية في الرد على الوهابية مصر ١٢٩٩هـ.
٨ _ رسالة في جواز التوسل بهامش مصباح الانام وجلاء الظلام لعلوي بن احمد الحداد الشرفية ١٣٢٥هـ.
٩ _ رسالة في ذكر ما ورد في وعد الصلاة ووعيدها، طبعت في مجموع لطيف المطبعة الوهبية ١٢٩٢هـ .
١٠ _ رسالة النصر في ذكر وقت صلوة العصر مصر ١٣٠٤ هـ.
١١ _ شرح الاجرومية وهو شرح شهير عكف على دراسة طلاب العلم في أول درجات سلم تعلم علم النحو وطبعاته كثيرة جدا .

وصف النسخ وعملنا في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيقنا لهذه الرسالة على مخطوطتين وهما :

النسخة (أ) :

وهي مصورة من مكتبة مخطوطات المسجد النبوي الشريف برقم (٤١٠/٣) ، تحمل العنوان الاتي: (رسالة في تبيين وضع العلم والضمير واسم الاشارة والحروف)

ونوع خطها نسخي معتاد ، ومسطرتها (١٥_٢٤) وهي مقروءة وواضحة ، ولم يعلم ناسخها، والذي أذهب اليه أنها بخط المؤلف رحمه الله ، أو خط أحد تلامذته ؛ لأنه في آخر المخطوطة نبه على وقت فراغ مصنفها من تأليفها وهو عام (١٢٧٨هـ) ، وقد نقل ناسخ المخطوطة الثانية (ب) نقل ما جاء في المخطوطة (أ) بحذافيرها نسبها للمصنف ، من أجل هذا كان اعتمادنا عليها في التحقيق ورمزنا لها بالرمز (أ).

النسخة (ب) :

وهي من مصورات مكتبة جامعة الرياض قسم المخطوطات برقم (١٥٧٨) منطق تحمل العنوان الاتي (هذه رسالة الوضع للعالم العلامة خاتمة المحققين ببلد الله الأمين مولانا السيد أحمد بن المرحوم مولانا السيد زيني دحلان متعنا الله بحياته آمين) .
وهذه النسخة تتكون من تسعة أوراق وناسخها هو (عبد الله بن عايض الحنبلي) انتهى من نسخها سنة (١٢٧٩هـ) ومسطرتها (٢١) في كل صفحة ، ونوع خطها (طبع) مقروءة وواضحة ، كتب بعض عنواناتها بالأحمر ، ورمزنا لها بالرمز(ب)

ومنهجنا في التحقيق كما يأتي:

١_ أجرينا المقابلة بين النسختين وبينا الفروق بينهما واذا ما وجدنا خطأ ظاهر أو تصحيفا بينا نبهنا عليه بعد أن اثبتنا الصواب في المتن.

٢_ بينا ما امكننا الاحالات التي يحيلنا عليها المصنف واغلب احالاته الى كتب مخطوطة ولا يخفى الصعوبة البالغة في تحصليها ثم التنقير بين لوحاتها لنعرف مكان الاقتباس الذي اقتبسه المصنف منه.

٣_ لم يرد الا حديث نبوي شريف واحد بيناه في موضعه.

٤_ شرحنا ما استغلق من عباراته .

٥_ اذا ما وجدنا وهما فيما نقله المصنف نبهنا عليه وبينا وجه الصواب فيه.

٦_ علقنا على مواضع رأينا انها بحاجة الى تعليق وبيان.

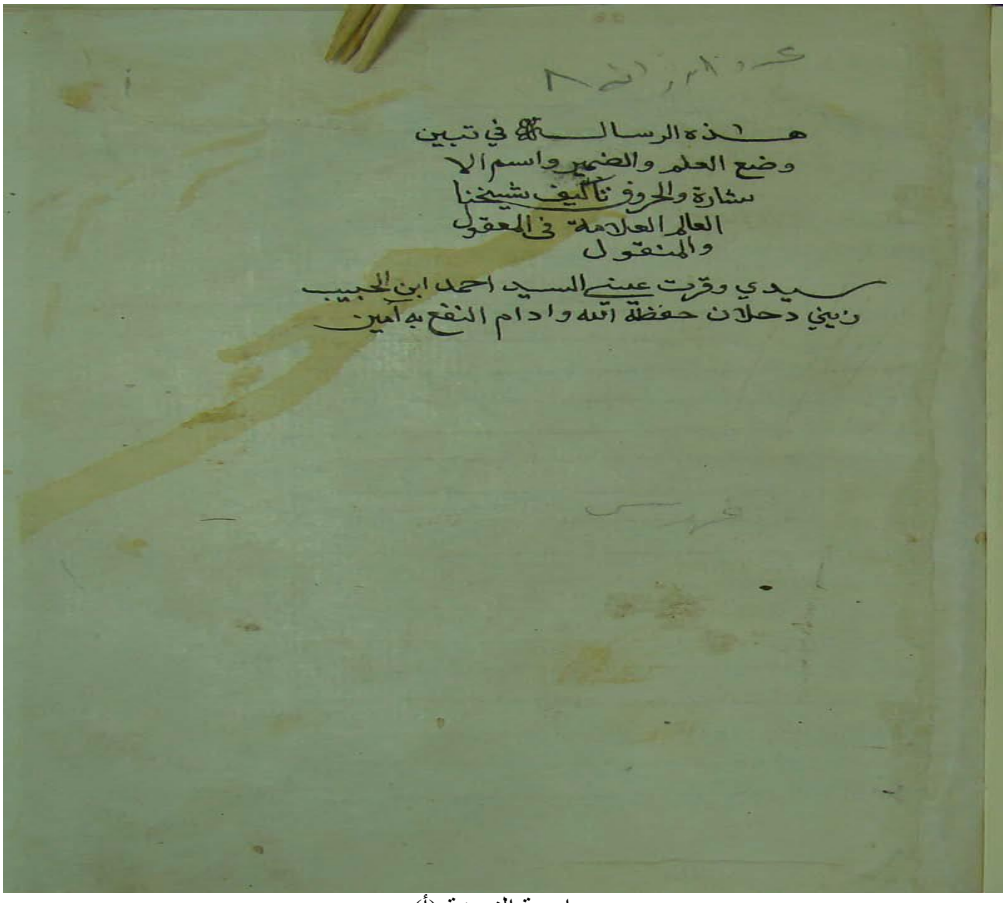
هذه الرسالة في تبين
وضع العلم والضمير واسم الا
شارة والحروف تأليف شيخنا
العالم العلامة في المعقول
والمنقول
سيدي وقرت عيني السيد احمد ابن الحبيب
زيني دحلان حفظة الله وادام النفع به آمين

واجهة النسخة (أ)

اخر النسخة (أ)

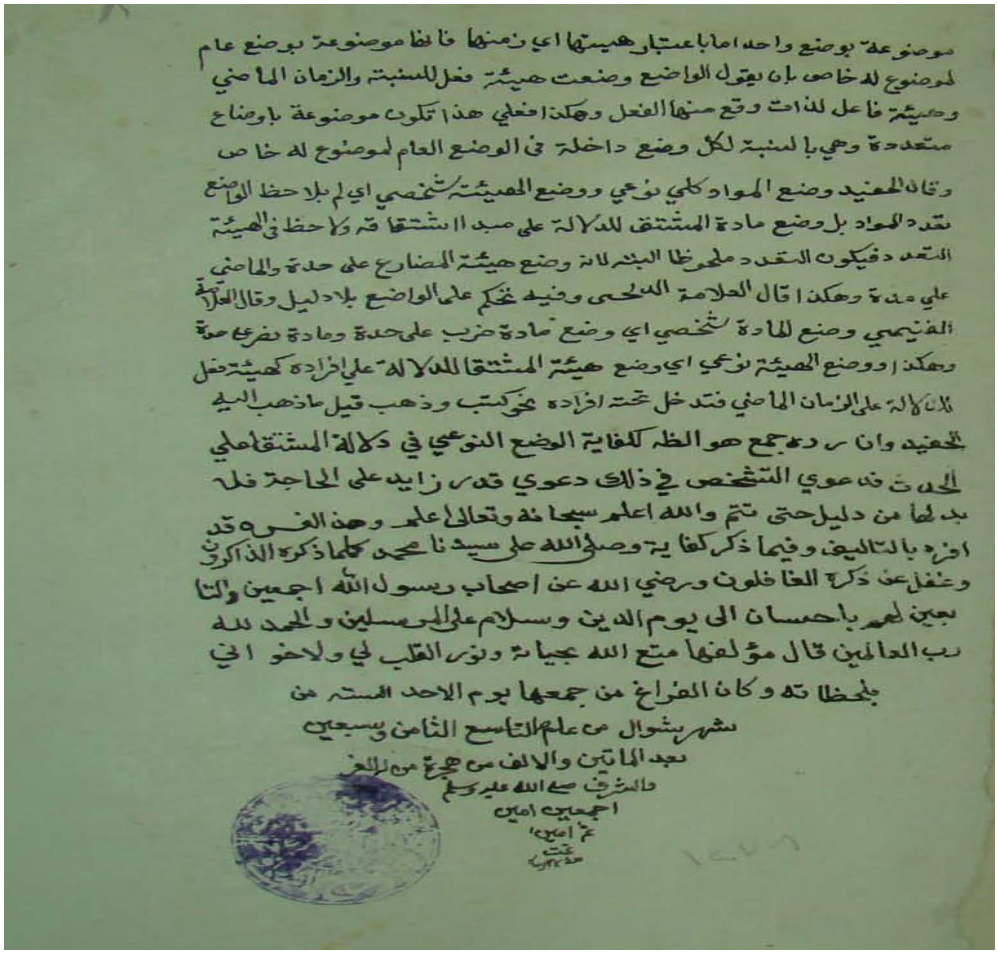

موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها اي زمنها فانظا موضوعة بوضع عام
لموضوع له خاص بان يتوك الواضع وضعت هيئة فعل للمنبئة والزمان الماضي
وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا افعلي هذا تكون موضوعة باوضاع
متعددة وهي بالمنبئة لكل وضع داخلة في الوضع العام لموضوع له خاص
وقال المفيد وضع المواد كلي نوعي ووضع الهيئة شخصي اي لم يلاحظ الواضع
تعدد المواد بل وضع مادة المشتق للدلالة على صبد الاشتقاق ولاحظ في الهيئة
التعدد فيكون التعدد ملحوظا البتة ووضع هيئة المضارع على حدة والماضي
على حدة وهكذا قال العلامة اللخمي وفيه نحكم على الواضع بلا دليل وقال العلامة
القيمي وضع المادة شخصي اي وضع مادة ضرب على حدة ومادة نصر على حدة
وهكذا ووضع الهيئة نوعي اي وضع هيئة المشتق للدلالة على افراده كهيئة فعل
للدلالة على الزمان الماضي فتدخل تحته افراده نحو كتب وذهب قيل ماذهب اليه
المفيد وان رد بجمع هو الظه كلغاية الوضع النوعي في دلالة المشتق على
الحدث فدعوى التشخص في ذلك دعوى قد زايد على الحاجة فلا
بد لها من دليل حتى تتم والله اعلم سبحانه وتعالى اعلم وهذا الغرض قد
افرده بالتاليف وفيما ذكر كفاية وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين قال مؤلفها متع الله بحياته ونور القلب لي ولاخواني
بلحظاته وكان الفراغ من جمعها يوم الاحد الستة من
شهر شوال من عام التاسع الثامن وسبعين
بعد المائتين والالف من هجرة من له العز
والشرف صلى الله عليه وسلم
اجمعين امين
ثم امين
تمت

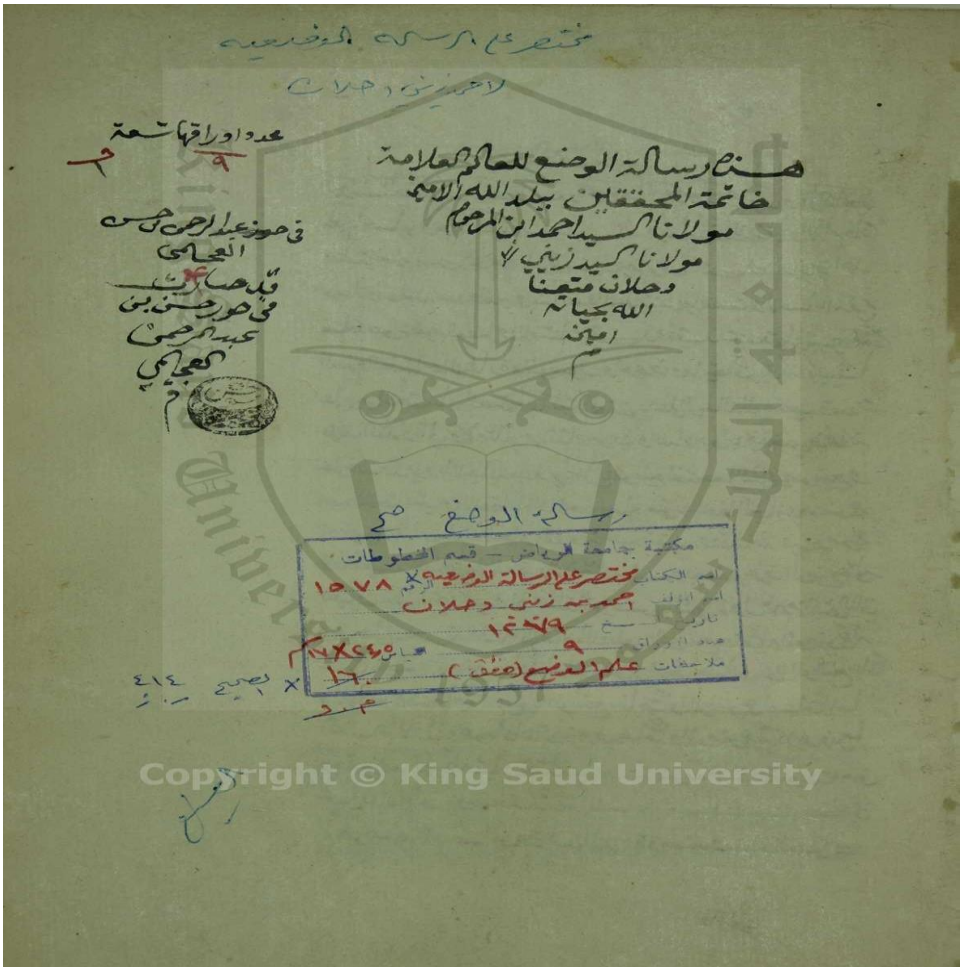

واجهة النسخة (ب)

اخر النسخة (ب)

القسم الثاني
النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين[١٦]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين وعلى التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين .

أما بعد[١٧]: فيقول كثير الذنوب والآثام خادم طلبة العلم بالمسجد الحرام المرتجي عفو الرحيم الرحمن أحمد بن زيني دحلان عامله الله ووالديه وأشياخه والمسلمين بمزيد اللطف والإحسان إنه كريم جواد عميم الفضل والامتنان :

هذه تقييدات جمعتها[١٨] في تبيين وضع العلم، والضمير، واسم الاشارة والموصول، والحروف، وما يتعلق بذلك تبيينا على وجه الاختصار لخصتها مما كتبه المحققون على الرسالة الوضعية[١٩] قصدت بذلك التذكرة لي ولأمثالي من القاصرين، والله أرجو أن ينفع[٢٠] بذلك إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير .

اعلم أن الوضع لغة [٢١]: جعل الشيء في موضع[٢٢]، واصطلاحا : تعيين اللفظ بإزاء المعنى[٢٣]، بناء على أن اللفظ المجازي موضوع، أو: تعيين الشيء بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه إن قلنا: إنه غير موضوع؛ لأن تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه[٢٤]، وبعضهم عرف الوضع بقوله: تعيين لشيء شيء[٢٥] بحيث إذا أطلق أو أحس فهم منه الشيء الثاني[٢٦].

وهو على أربعة أقسام[٢٧]: لأنه إما أن يكون الوضع عاما والموضوع له عاما ، أو يكون الوضع خاصا [والموضوع له خاصا ، أو يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ، او يكون الوضع خاصا][٢٨] والموضوع له عاما .

[القسم الأول][٢٩]

أما القسم الأول: وهو ما كان الوضع فيه عاما والموضوع له كذلك فهو ما وضع لأمر كلي باعتبار تعقله بملاحظة عمومه كما إذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظ الإنسان بإزائه، أو تصورت معنى الحيوان: وهو جسم نام حساس متحرك بالإرادة[٣٠]، ووضعت له لفظ حيوان[٢/ب] فالتعقل بالعموم يسمى آلة[٣١] الوضع، والموضوع له المتعقل العام، ويسمى هذا الوضع عاما بالنظر للمعنى الذي وضع له اللفظ بخلاف القسم الثالث الآتي؛ فإن عموم الوضع فيه من حيث اعتبار آلة الوضع، والحاصل أن عموم الوضع وخصوصه منظور فيه لمتعلق التصور، فإن كان متعلقا بعام كان الوضع عاما، وإن كان متعلقا بأمر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له، أو كان آلة لملاحظة الموضوع له .

فإن قيل[٣٢] : الوضع جعل اللفظ بإزاء المعنى[١/أ] فهو فعل الواضع وحينئذ لا يكون إلا خاصا؛ لأنه من الأفعال الخارجية المشخصة فلا يتصور فيه العموم فما وجه جعله عاما وخاصا ؟

فالجواب: إن اطلاق الخصوص والعموم عليه[٣٣] تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يستحضر[٣٤] بها المعنى الذي وضع له اللفظ وعمومِها[٣٥]، وتارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ، وهذا لا ينافي أنه في حد ذاته دايما[٣٦] خاص .

[القسم الثاني]

وأما القسم الثاني وهو ما كان الوضع فيه خاصا، والموضوع له كذلك، فهو ما وضع لمشخص معين باعتبار تعقله، وإدراكه بخصوصه، كما إذا تصورت ذاتا مشخصة معينة، ووضعت لها لفظ (زيد) فهو موضوع لمشخص باعتبار تعقله بخصوصه لا باعتبار[٣٧] تعقله بأمر عام، فآلة الوضع في هذا القسم التعقل بالخصوص لا أمر كلي صادق على جزئيات الموضوع له المتعقل المشخص، وهو[٣٨] العلم المشخص كـزيد فتعقله ذهني وخارجي، أما العلم الجنسي فكلي عند بعضهم[٣٩]، فهو من الوضع الكلي، والحق أنه ليس كليا؛ لأنه موضوع للحقيقة المتعينة المستحضرة، فمدلوله مشخص كعلم الشخص غاية الأمر أنه خارج عن العلم المشخص باعتبار أن تعقله ذهني لا خارجي، وعلم الشخص مدلوله مشخص تشخصا[٤٠] خارجيا وذهنيا .

قال بعض المحققين[٤١]: والظاهر أنه لا يجب دائما تعقله[٤٢] بعينه، وتشخصه خارجا، بل قد يكون[٢/ب] تعقله بأمر كلي منحصر فيه كما إذا سمى رجل ولده الذي ولد له ولم يره باسم، بل كما إذا سماه في بطن امرأته باسم ، فإنه لا شبهة إنه علم، وإن وضعه خاص لموضوع له خاص، مع أنه لم يتصوره بشخصه، وكذا اسم القبيلة الذي وضع لمن وجد ولمن سيوجد .

فقولهم : العلم الشخصي مشخص خارجا أغلبي لا كلي، ولو لم نقل ذلك لزم عليه عدم علمنا بمعاني الأسماء الموضوعة لما لا نعرفه كالله والملائكة، قال السيد[٤٣] في شرح المواقف: يجوز أن يعقل ذاتٌ ما بوجهٍ من وجوهه، ويوضع الاسم لخصوصه ويقصد تفهما باعتبارٍ ما، لا بكنهها، ويكون ذلك الوجه مصححاً للوضع، وخارجا عن مفهوم الاسم انتهى[٤٤] .

قال بعضهم[٤٥] : والظاهر أن وضع لفظ الجلالة للذات العلية من هذا القبيل إن قلنا الواضع البشر فحاصله أنه اكتفى بالنظر لأسماء الله والملائكة بالتصور بوجهٍ ما وإن لم يعلم الكنه ، وذلك كاف، وأما إن قلنا الواضع الله فهو يعلم ذاته وصفاته فلا اشكال أصلا[٤٦] .

فالعلم : ما وضع لمعين لا يتناول غيره[٤٧]، فخرج بالمعين[٢/أ] النكرات، وبما بعده بقية المعارف، ولم يقولوا (اسم) وضع لمعين؛ لئلا يخرج العلمُ المنقولُ عن الفعل والجملة[٤٨]، وبيان خروج بقية المعارف من التعريف: أن المضمر صالح لكل متكلم، ومخاطب، وغائب على ما ستقف عليه، وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره كما كان العلم كذلك، بل يستعمل في كل معين خاص لكن إذا استعمل فيه صار جزئيا، ولم يشركه أحد فيها فيما أسند إليه، فـ(أنت) مثلا صالح لكل خاطب فكما أنه يصلح لأن يستعمل في (زيد) يصلح أن يستعمل في (عمرو) لكن إذا قلت لـزيد: أنت قائمٌ، تخصص به في[٤٩]هذا الاستعمال بحيث لا يصلح إرادة غيره في هذا

الإطلاق، واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فإذا استعمل في واحد بالقرينة كالإشارة الحسية لم يشاركه فيما أسند اليه أحد [والموصول مثله ، فإذا استعمل في واحد بالقرينة كالصلة[٣/ب] لم يشركه فيما أسند اليه أحد][٥٠] و(ال) صالحة لأن يعرّف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرّفته، وقصرته على شيء بعينه، ثم إن العلم الشخصي قد يعرض له التعدد في الوضع فيحتاج إلى قرينة تميز تلك المسببات، وهذا لا يخرجه عن كونه شخصيا؛ لأن كل علم يوضع غير وضع الآخر، هذا خلاصة القول في القسم الثاني والله أعلم .

[القسم الثالث]

وأما القسم الثالث[٥١]: وهو ما كان الوضع فيه عاما، وكان الموضوع له خاصا فهو ما وضع لمشخصات باعتبار تعقلها لا بخصوصها بل بأمر عام وذلك في الضمائر، واسما الإشارة، والموصولات، والحروف، فاستحضر الواضع عند الوضع لضمير المتكلم مثلا مطلقَ مفرد متكلم، وعند اسم الاشارة مطلق مفرد مذكر مشار اليه وهكذا، ووضعها لها، وحاصله أنه قد يتعقل أمر مشترك بين مشخصات والمراد مشترك اشتراكا معنويا بأن يكون كليا مستويا معناه في أفراده وليس المراد الاشتراك اللفظي؛ لأنه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك، ثم بعد تعقل الأمر المشترك المذكور يقال: هذا اللفظ المشخص الممتاز عن غيره كـ(هذا) موضوع لذات كل واحد من هذه المشخصات بخصوصه المستحضر بتعقل ذلك الأمر المشترك بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك، فالمشترك آلة لملاحظة الجزئيات لا أنه موضوع له، ولا فرق في ذلك الأمر المتعقل المشترك بين أن يكون من ذاتيات تلك الافراد أو من عوارضها، ومثلوا الأول بمعاني الحروف أي كالأمر العام الكائن في معاني الحروف فإنه جزء منها بيان ذلك: أن الواضع لفظة (من) لكل فرد من أفراد الابتدآت الخاصة وتلك الابتداءات عند وضع(من) مثلا لها تعقل مطلق ابتداءٍ أعني: الابتداء الكلي، وهو ذاتي للابتدآت الخاصة؛ لأنه جزء من ماهيتها؛ لأن ماهية الابتدآت الخاصة الابتداء المطلق مع ملاحظة المجرور، والمتعلق، فماهية [٣/أ] الابتداء من البصرة الابتداءُ[٥٢] المقيد بالكون من البصرة وهكذا ، ومثلوا الثاني بالمضمرات، وذلك لأن لفظة(أنا) مثلا[٤/ب] موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا ، وقد حصل استحضار تلك الجزئيات عند الوضع لها بأمر كلي وهو مفرد متكلم، ولا شك أن الإفراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الأفراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك للإنسان[٥٣]، ومثل ذلك أسماء الإشارة فلفظة (ذا) موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو، وقد حصل استحضار تلك الجزئيات عند الوضع لها بأمر كلي، وهو مفرد مذكر مشار اليه، والإفراد والتذكير والإشارة عارضة لتلك الأفراد الموضوع لها، وليست من ذاتياتها فالأمر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة وآلة لملاحظة تلك الأفراد التي هي المسميات التي وضع اللفظ لكل فرد من أفرادها، فوصف هذا الوضع بالعموم إنما هو بالنظر لآلته، وأما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه؛ لأن الآلة باعتبار تعقلها سبب بالوضع المذكور.

ويجب في هذا القسم أن يكون معناه متعددا لأجل أن يتحقق معنى عموم الالة التي استحضر بها؛ لأنه يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وضع كلية، ولابد وأن يكون هذا المتعدد له

وجود في الخارج؛ لأن الكلام في أقسام تحققت في الخارج، وأن يكون المتعدد كثيرا لما صرحوا به في سبب الاحتياج الى الآلة الكلية من أن الأفراد الكثيرة لما كانت لا يمكن استحضارها بذاتها في الفعل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالأمر العام الذي هو آلة الوضع ووضع لها، فهذا يدل على أنه ليس المراد مطلق التعدد للصادق على ما يمكن حصره[٥٤] .

والحاصل أن معنى لفظة (هذا) مثلا كل فرد معين مشار إليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بأمر عام وهو مفهوم المشار إليه المفرد المذكر الصادق على هذا المشار اليه المشخص، وعلى ذلك الفرد الاخر ونظير ذلك ما إذا حكمت على كل رومي بأنه أبيض بأن قلت: كل رومي أبيض، فالحكم إنما هو على زيد وعمرو بملاحظة الأفراد المشخصة باعتبار تعقلها بأمر عام[٥/ب] وهذا المثال ليس من الوضع[٥٥]، وإنما هو حكم، لكنه يشبه الوضع من حيث ملاحظة الافراد المشخصة فالوضع تلك الملاحظة حال الوضع وهذا حال الحكم فنظّروه به بهذا الاعتبار .

وما تقدم من أن هذا القسم الموضوع له فيه إنما هو الجزئيات هو مذهب السيد والعضد[٥٦] وجماعة[٥٧] ، وقال السعد[٥٨] وجماعة[٥٩]: إن الموضوع له الأمر الكلي وشرط الواضع استعماله في الجزئيات ، ويجري ذلك في الضمائر، وأسماء الإشارة والموصولات، والحروف، وحجة السعد ومن وافقه أن لفظ (هذا) مثلا إن كان موضوعا لكل واحد من المشخصات لزم تعدد الوضع، والأصل خلافه، وإن كان موضوعا[٤/أ] لبعض المشخصات دون بعض كان ترجيحا بلا مرجح، فتعين أن يكون الموضوع له الامر الكلي لكن شرط الواضع أن يستعمل في جزئي[٦٠] .

والحاصل أن الأمر العام ملاحظ على كل من القولين لكن ملاحظته على الأول من حيث أنه آلة الوضع، وعلى الثاني من حيث أنه الموضوع له، وأجيب عن ترداد السعد بأنا نلتزم الأول أعني كونه موضوعا لكل واحد، لكن لا نسلم أنه يلزم تعدد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الأمر الكلي الصادق على كل واحد من الجزئيات، ولا يلزم تعدد الوضع الا لو قلنا ان لفظ هذا مثلا موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك .

وقد ألزم بعضهم[٦١] السعد بأن لا يكون شيء من المضمرات، والموصولات وأسماء الاشارة مستعملا في حقيقته بل دائما استعمالها مجازي؛ لأنها وضعت للأمر الكلي على كلامه، ولم تستعمل فيه قط وهو بعيد؛ لأنه يكون ذلك المجاز ثابتا في ألفاظ كثيرة الاستعمال جدا، فلا يكون للتمسك لوجود المجاز بدون الحقيقة بأمثلة نادرة وجه، بل لا يكون للاشتباه في وجود المجاز بدون الحقيقة من جم غفير وجه .

ورد هذا بأن استعمال الكلي في جزئيه إنما يكون مجازا إذا استعمل فيه من حيث خصوصه، وأما استعمال الكلي في جزئيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة[٦٢] ، والسعد ممن يقول[٦/ب] بأن الكلي يوجد في ضمن الجزئي[٦٣]، ورجحه الكمال بن الهمام[٦٤] كما سيأتي إن شاء الله، وحينئذ فلا نسلم تلك الكلية .

واعترض بعضم على قول السعد أيضا بأن وضع الحروف للمعاني الكلية يقتضي كونها أسماء، واستعمالها في المعاني المخصوصة الجزئية يقتضي الحرفية وهو تناقض ظاهر البطلان[٦٥].

وأجاب هو نفسه في شرحه على المفتاح: بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه له، غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر ، بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر ، مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل إلا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية في الكاف الاسمية دون الحرفية، وحاصله: أن (من) مثلا التبعيضية موضوعة للتبعيض المشروط استعماله في الجزئيات فهو غير التبعيض المستفاد من لفظ (تبعيض) الذي هو اسم، فلا يلزم الاستقلال، وثبوت الإسمية بالنظر الى المعنى الحرفي بخلاف الإسمي[٦٦].

هذا والأكثرون على ترجيح ما قاله العضد والسيد[٦٧] .

واعلم أن هذا القسم وهو ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمشخصات باعتبار اندراجها تحت أمر عام لا يفيد التشخص إلا بقرينة كالإشارة الحسية، والعلم بالصلة والمتعلق، والمجرور، والتكلم، والخطاب، وتقدم المرجع فالكل لابد له في افادة التعيين من قرينة .

وفرق بعضهم بين مدلول الضمير، واسم الاشارة بأن مدلول الضمير[٥/أ] متعين بالوضع ومدلول اسم الاشارة متعين بقرينة الاشارة، وكأنهم ظنوا أن اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك بين الجزئيات، والضمير موضوع للجزئيات بالملحوظة[٦٨] بالقدر المشترك، فجعلوا التعيين فيه حين الاستعمال مستفادا من القرينة ، وفي الضمير بمقتضى الوضع، وكان منشأ هذا الظن أنهم لما رأوا أن الضمير حين الاطلاق يفيد التعيين بنفسه من غير قرينة، ولم يروا اسم الاشارة يفيد التعيين بنفسه بل إنما يفيده بضم عمل إليه[٧/ب] وله الاشارة الحسية الواضحة فحكموا بجزئية الضمير، وكلية اسم الإشارة، ولم يتفطنوا الى أن للضمير ضميمة لازمة حين الاطلاق وهي إما التكلم أو الخطاب أو سبق المرجع، فالقرينة معتبرة في القسمين[٦٩].

فإن قيل[٧٠]: ما هو من هذا القبيل، والألفاظ المشتركة مستويان حينئذ في عدم افادة تشخص المعنى الموضوع له بدون القرينة، وفي تعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما ؟

فالجواب: أن الفرق لزوم التعيين، والتشخيص في المعنى، أي : في ما هو من هذا القبيل، وعدم لزوم تعيين المعنى في المشترك اللفظي، بل تارة يحصل التعيين لمعنى الموضوع له كما في الاعلام كزيد، فإنه موضوع بأوضاع متعددة، فبالقرينة يتميز، وتارة لا يحصل تعيين(كـعين) فإنه إذا وجدت قرينة دالة على أن المراد (الذهب) مثلا لم يتعين من ذلك فرد مخصوص، بل مازال اللفظ صادقا على كل فرد من أفراد الذهب .

وفرق [٦/أ] أيضا بينه وبين المشترك اللفظي بوحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل، وتعدده في المشترك، وبينه وبين المشترك المعنوي بأن المشترك الوضع فيه للمفهوم الكلي، وهذه للجزئيات، وعلى طريقة السعد يفارقه أيضا من حيث أن هذا لا يستعمل الا في الجزئيات .

فإن قيل[٧١]: قولكم في هذا القسم لا يفيد الا بقرينة مشكل؛ لأن اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة بخلاف المعنى المجازي فكيف حكمتم بالاحتياج الى قرينة في المعنى الحقيقي ؟

وحاصل الجواب عن ذلك أن قولهم: المعنى الحقيقي لا يحتاج الى قرينة المراد منه: القرينة المصححة للاستعمال فإنه يكفي في صحة استعماله كونه موضوعا لمعناه، ولا يحتاج لقرينة بمجرد الاستعمال، وهذا لا ينافي أنه قد يحتاج إلى قرينة معينة إذ لابد منها هنا، وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية، وأما المجاز فإنه يحتاج إلى قرينة مانعة من ارادة الموضوع له؛ إذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز لينصرف اللفظ عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع له .

وأما المعينة المراد من المعاني[٨/ب] المجازية فلا يتوقف عليها تحقق بل حسنه وكماله[٧٢] الا ترى أنه إذا قيل: رأيت بحرا ماشيا على قدميه، كان ذلك مجازا لوجود القرينة المانعة من ارادة المعنى الحقيقي، وإن لم توجد قرينة تعين المراد من ذلك هل الكريم أو العالم ؟

فإن قيل[٧٣]: إن ضمير الغائب قد يعود الى مفهوم كلي نحو : الرجل أو الانسان أكرمته، ولفظ[٧/أ](هذا) قد يشار به الى الجنس[٧٤]: هذا كلي، عند ذكر الجنس، ونحو: إنكم لتخضبون بهذا السواد[٧٥]، ولفظ (الذي) قد يراد به كلي نحو: الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان، وحينئذ فلا نسلم أن ما ذكر موضوع لمشخص .

فالجواب عن ذلك[٧٦]: أن الاشارة للجنس مبنية على جعله بمنزلة المشخص المشاهد وذلك مجاز؛ لأن هذا يقتضي بحسب أصل الوضع مشاهدا مشارا إليه إشارة حسية فلا يكون إلا جزئيا حقيقيا، واذا استعمل في غيره فقد نزل منزلته، أو[٧٧] أن الكلي المذكور من حيث إنه مذكور بهذا الذكر الجزئي جزئي لا يحتمل الشركة واطلاقه بهذه الحيثية، واستعمال الموصول في الكلي مجاز أيضا، والكلام في الحقيقة، وأما ضمير الغائب فاستعماله في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه جزئيا إضافيا؛ لأن ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقة[٧٨]، وذلك فيما إذا كان المرجع جزئيا حقيقيا كزيد وعمرو، أو اضافيا وذلك فيما إذا كان المرجع كليا كالإنسان أو الفرس المندرج تحت الحيوان .

والحق أن الموصول كالغائب في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية أو إضافية[٧٩]، وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي هو جزئي اضافي حقيقة كالضمير الغائب فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم خلاف الحق .

وفي هذا الكلام موافقة لمذهب السعد في ضمير الغائب، والموصول[٨٠]، ومخالفة له فيما عداه، وموافقة للعضد .

وبعضهم أجاب: بأن ضمير الغيبة يقتضي ذكرا جزئيا للموضوع له بتقدم مرجعه إما لفظا، أو معنى، أو حكما، وقد[٨/أ]عرفت أن الكلي من حيث هو مذكور ذكرا جزئيا جزئي[٨١]، ومثله يجري في الموصول[٩/ب] فيكون الكل موافقا لما عليه العضد، ومن تبعه .

واعلم أن الضمير، واسم الإشارة، والموصول مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها بل كل واحد منها له معنى في نفسه ملحوظ قصدا مستقلا بالمفهومية صالح لأن يحكم عليه، وبه، وإن كان كل واحد من تلك المدلولات إنما يتحصل بالغير، بمعنى: إنه ليس كل واحد منها متحصلا تعيينه باعتبار فهمه من اللفظ الذي وضع بإزائه بل لابد له من قرينة، فاحتياجه إلى القرينة لا يخرجه عن كونه له معنى في نفسه

وهذا بخلاف الحرف فإنه يدل على معنى في غيره[٨٢]، أي : إن معنى الحرف لا يستقل بالمفهومية من لفظ الحرف الموضوع له، بل لابد من انضمام المتعلق إليه والمجرور فهو وسيلة لملاحظة وصف غيره، وهو المتعلق، فمعنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلّق[٨٣]، ووصف المتعلّق يتوقف ملاحظته على معنى الحرف، فمعنى (من) في قولك: سرت من البصرة، وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة لملاحظة حال السير، ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة لا لملاحظة ذات السير .

والحاصل أن معنى الحرف لم يلاحظ على أنه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقديمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه[٨٤] وهذا ينافي تقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج .

فاذا قلت : سرت من البصرة، كان معنى (من) الابتداء الجزئي، وهو الربط الخاص الذي بين السير[٩/أ] والبصرة، وهذا لا يتحصل في الذهن إلا إذا ذكر السير والبصرة، فذات الطرفين متقدمة عليه في الوجود، وإن كان حالهما من كون السير مبتدأ منها، متأخرا عن معنى الحرف .

[تنبيه]

تنبيه : مقتضى مذهب العضد، والسيد، ومن تبعهما من أن الوضع للجزئيات وأنه يلزم السعد المجاز دائما أنهم يقولون: إن اطلاق الكلي على بعض جزئياته مجاز، وهو كذلك عندهم ، وهو مبني على أن الكلي لا وجود له في الخارج[٨٥]؛ لأنه مفهوم عقلي، ولو وجد في الخارج لكان جزئيا؛ اذ لا يعقل كون الحيوان المتعين بالشخص كليا للقطع بامتناع قبول[١٠/ب] المتعين بشخصه للشركة، وإنما يوجد في الذهن، وما يوجد في الخارج في ضمن الاشخاص صور تحاكي الكلي متشابه فيوجدها العقل بواسطة تشابهها التام، وإن كانت في نفس الامر كثيرة [٨٦].

وذهب السعد[٨٧] ومن تبعه[٨٨] إلى أن الكلي موجود في ضمن جزئياته أي : أفراده في الخارج؛ لأنه عام، والعام جزء من الخاص كإنسان معناه حيوان ناطق، وهما موجودان في زيد وعمرو، وغيرهما فالحيوان جزء الإنسان وجزء الموجود موجود وهذا هو المشهور .

وجمع بعض المحققين بينهما بقول الحكماء: الماهية تقال على ثلاثة أقسام[٨٩] :

مخلوطة ومجردة ومطلقة؛ لأنها قد تؤخذ بشرط لحوق العوارض لها كأن تعتبرها مخلوطة بالتشخص، وتسمى (المخلوطة) والماهية بشرط شيء، وهي موجودة كزيد وعمرو، وغيرهما من أفراد الإنسان، وقد تؤخذ بشرط الخلو عن العوارض كأن تعتبر غير مخلوطة بالتشخص، وتسمى (المجردة)، والماهية بشرط الخلو، وهي غير موجودة خارجا اتفاقا، وأما في الذهن فقيل: بوجودها فيه، وقيل: بعدمها، وقد تؤخذ لا بشرط لحوق العوارض، ولا بشرط الخلو عنها وتسمى (المطلقة) وهي موجودة في الذهن، وفي الخارج بالنظر الى كونها جزءً من المخلوطة، فيحمل كلام السعد على الماهية المخلوطة، أي: الكلي الذي خلط بالتشخص، أي: خصص بالتشخص فصار جزئيا، ويحمل كلام السيد على الماهية المجردة؛ والا فيلزم عليه أن كل فرد من أفراد الأجناس لا يطلق عليه اسم جنسه حقيقة بل مجازا، ككل آدمي لا يقال له إنسان؛ لأن حقيقة الإنسان، وهي الحيوان الناطق لم توجد فيه، ولو وجدت فيه [١٠/أ] لكان جزئيا، بل صورة إنسان، ولا رجل ولا امرأة ، بل صورة رجل أو امرأة، وكل ملك كجبريل لا

يقال له ملك بل صورة ملك، وكل نبي ورسول لا يقال له نبي أو رسول فلا يكون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا حقيقة وهذا كلام باطل[٩٠] أخذوه من كلام الفلاسفة يشبه كلام العنادية[٩١] الذين يقولون حقائق الأشياء غير موجودة وما وجد خيال، إلا أن يقال: هذه حقائق[١١/ب] عرفية وشرعية وكلام السيد في الحقائق العقلية.

هذا وقد قال الكمال بن الهمام في تحريره: اطلاق الكلي على الجزئي حقيقة ، لأنه انما وضع ليستعمل في جزئي قال : وهذا مذهب المتقدمين لا يعرفون خلافه[٩٢]، وفصّل السعد في مطوله فذكر: أن الكلي اذا استعمل في فرده من حيث خصوصه كان مجازا او من حيث صدق الكلي عليه وانه فرد من افراد الكلي فحقيقة[٩٣]، هذا تلخيص الكلام على القسم الثالث والله أعلم .

[القسم الرابع]

أما القسم الرابع: وهو ما كان الوضع فيه خاصا، والموضوع له عاما، فقد أحاله كثير من المحققين؛ وذلك لأن صورته: أن يكون الوضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض أفراده، أي: بخصوصية هي بعض افراده، أي : باعتبار تعقله بملاحظة بعض أفراده[٩٤].

وهذا القسم لا وجود له في الخارج وإنما حكموا باستحالته؛ لأن الكليات تدرك بها مشخصاتها إجمالا وذلك كاف في وضع المشخصات، وليست المشخصات كذلك بالقياس إلى كلياتها؛ لأن الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه إليه فيتصوره إجمالا وإنما الأمر بالعكس .

وعبارة بعض المحققين: لأن الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها [٩٥]، والمراد من الخصوصيات الجزئيات المخصوصة المعينة، أي: لا يعقل كونها كالمرآة لملاحظة كلياتها؛ لأن الكلي يعتبر ممتدا مستطيلا بحسب كثرة أفراده والجزئي يعتبر لا امتداد فيه، وحينئذ فلا يمكن ادراك الممتد من العدم مساواته له في الامتداد والاستطالة، وشاهد ذلك من الحس ما لو كان في حائط ممتد ثقب، ويفرض حائط آخر مساويه في الامتداد من المشرق الى المغرب مثلا، فإذا نظر الناظر الى ذلك الحائط من ذلك الثقب، فإنه لا يمكنه أن يرى جميع ذلك الحائط بل ما لاصق ذلك الثقب[٩٦].

هذا وذكر الفاضل الأبهري[٩٧] في شرحه على الشرح العضدي: أنه إذا وضع لفظ واحد بإزاء معنى فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا أو جزئيا[٩٨]، وهذا موافق لما ذكره بعض تلامذة العضد[٩٩].

قال العلامة[١١/أ]السمرقندي[١٠٠] في شرحه[١٢/ب] الكبير[١٠١] على الرسالة : وهذا أقرب؛ لأن وصف الوضع بالخصوص، والعموم على هذا ظاهر لا تكلف فيه فإن وضعا واحدا إذا تعلق بمعان متعددة بأن يكون كل منهما موضوعا بهذا الوضع كان عاما، كما يقال في القضية المنفية: عَمّ النفي كل فرد، وفي الموجبة عمّ الاثبات كل فرد، وكان كليا ايضا على قياس وصف الايجاب بالكلي، واذا تعلق بمعنى واحد فقط سواء كان كليا أو جزئيا كان خاصا بذلك المعنى بخلاف وصفه بهما على ما ذكره المحقق الشريف فإنه لا يخلو من تكلف[١٠٢]، وعلى هذا يتحقق للوضع أقسام أربعة، واطال في البحث وأفضى مما يستفاد مما قرروه: أن الواضع اذا تصور لفظا خاصا ووضعه لمفهوم كلي، فتارة يقصد وضعه لذلك المفهوم بخصوصه أي لا يعتبر صدقه على أفراده، وتارة يقصد وضعه له باعتبار تعقله

مع صلاحيته للصدق على أفراده، فعلى الأول يكون الوضع خاصا لموضوع له عام، وإنما يكون الموضوع له عاما؛ لأن اللفظ حينئذ موضوع للمفهوم الكلي، وعدم ملاحظة الأفراد لا يخرجه عن كونه كليا، وعلى الثاني يكون الوضع عاما لموضوع له عام؛ لأن الواضع قبل وضعه لاحظ المفهوم مع صلاحية صدقه على الافراد كما قدمنا وأما الجمهور فإنهم يقولون: إن الواضع لاحظ مفهوما كليا صالحا للصدق على أفراده ووضع اللفظ بإزائه، وليس عندهم تصور المفهوم مع عدم ملاحظة الأفراد فلهذا نفوا القسم الرابع .

قال بعض المحققين ممن كتب على شرح الفاكهي على القطر بعد ما ذكر: فتأمل هذا المقام فإنه تزل فيه أقدام أفهام [١٠٣].

[خاتمة]

خاتمة نسأل الله حسنها : جميع ما تقدم الوضع فيه شخصي، وأما الوضع النوعي[١٠٤]: فهو ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع بأن وضع مندرجا تحت ضابط كلي كقول الواضع: وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا، فقد يكون اللفظ الموضوع بالنوع حقيقة وقد يكون مجازا، قال السعد في تلويحه: قد يكون الوضع النوعي بثبوت قاعدة دالة أن كل لفظ يكون بكيفية كذا[١٣/ب] متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص كالحكم بأن كل اسم آخره الف وياء مفتوح ما قبلهما فهو لمفردين من مدلولي ما ألحلق بآخره هذا العلامة، وهذا من الحقيقة، وأكثر الحقايق من هذا القبيل كالمجموع، والمصغر، والمنسوب، وعامة الأفعال وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق [١٣/أ] بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودل عليه بواسطة القرينة[١٠٥].

وينقسم النوعي أيضا من حيث تشخص المعنى وعموم الوضع وخصوصه ثلاثة أقسام خارجية بالاستقراء[١٠٦]: أحدها: ما تعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا بأن لاحظ صيغة هي (فَعَل) وقال : كل ما صح تركيبه من (ف ع ل) محرك الوسط بفتح أو غيره للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية، وحينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علما على هذه الصيغة، فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص .

ثانيها: ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاما كالمركب الخبري، والانشائي الحقيقي والمجازي، والمجازات، والكنايات، والمثنى، والجمع واسمه، والمصغر والمنسوب على القول بوضع المذكورات، كقول الواضع : وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء وهكذا .

وقيل: لا وضع للمركبات بل دلالتها عقلية[١٠٧]، وقال حفيد العصام[١٠٨]: وضع المركبات تابع لوضع أجزائه، فإن كان وضعها نوعيا فنوعي كاسم الفاعل، وإن كان وضعها شخصيا فشخصي كعلم الشخص ونحوه[١٠٩]، ورد[١١٠]: بأن المركب من حيث هو مركب غير أجزائه من حيث هي مفردة ؛ لأن الاجزاء المفردة لها حكم، والاجزاء المضموم بعضها الى بعض لها حكم آخر، وانظر ماذا يقول لو كانت الاجزاء بعضها نوعي وبعضها شخصي نحو: زيد قائم، فهذا عند الجمهور[١١١] وضع نوعي عام لعموم الموضوع له لموضوع له عام .

ثالثها: ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصا كوضع المشتقات[١٤/ب] باعتبار هيئتها كقوله: وضعت لفظ كل فعل بهيئته للدلالة على كل جزئي مع جزئيات الحدث، والزمان بعد ملاحظة الأمر العام، وهو مطلق الحدث والزمان ليوضع لكل جزئي منهما، فالأمر العام المشترك بين الجزئيات آلة الوضع وكذا باقي المشتقات كقوله: وضعت لفظ كل فاعل بهيئته للدلالة على كل جزئي من جزئيات الذات، والحدث بعد ملاحظة معلقهما، فهذا وضع نوعي عام لعموم آلته لموضوع له خاص.

قال بعض المحققين[١١٢]: وضع المشتقات باعتبار مادتها، أي: مأخذها من قبيل الوضع العام لموضوع له عام، بأن يقول الواضع: وضعت مواد المشتقات لمبادي المشتقات، أي : لمدلولات مبادي

الاشتقاق، ومبادي الاشتقاق المصادر ومدلولاتها : الاحداث، فالمشتقات باعتبار مادتها، أي: مأخذها[١٣/أ] موضوعة بوضع واحد أما باعتبار هيئتها أي: زمنها؛ فإنها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع: وضعت هيئة (فَعَل) للنسبة والزمان الماضي، وهيئة (فاعل) لذات وقع منها الفعل، وهكذا فعلى هذا تكون موضوعة بأوضاع متعددة، وهي بالنسبة لكل وضع داخلة في الوضع العام لموضوع له خاص .

وقال الحفيد[١١٣]: وضع المواد كلي نوعي، ووضع الهيئة شخصي أي: لم يلاحظ الواضع تعدد المواد بل وضع مادة المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه، ولاحظ في الهيئة التعدد فيكون التعدد ملحوظا البتة؛ لأنه وضع هيئة المضارع على حدة والماضي على حدة، وهكذا ، قال العلامة الدلجي[١١٤]: وفيه تحكم على الواضع بلا دليل، وقال العلامة الغنيمي[١١٥]: وضع المادة شخصي أي: وضع مادة: (ضَرَب) على حدة، ومادة (نَصَر) على حدة، وهكذا، ووضع الهيئة نوعي أي: وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده كهيئة(فَعَل) للدلالة على الزمان الماضي، فتدخل تحته أفراده نحو: كتب وذهب[١٥/ب] قيل: ما ذهب إليه الحفيد، وإن رده جمع، هو الظاهر لكفاية الوضع النوعي في دلالة المشتق على الحدث، فدعوى التشخص في ذلك دعوى قدر زائد على الحاجة فلا بد لها من دليل حتى تتم والله سبحانه وتعالى أعلم[١١٦] .

وهذا الفن قد أفرد بالتأليف، وفيما ذكر كفاية وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

قال مؤلفها متع الله بحياته ونور القلب لي ولإخواني بلحظاته، وكان الفراغ من جمعها يوم الأحد الستة من شهر شوال من عام التاسع الثامن وسبعين بعد المائتين والألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم أجمعين[١١٧] .

آمين ثم آمين
تمت

الهوامش

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : طاش كبرى زاده تحقيق : كامل كامل البكري ، مصر، بدون تاريخ: ١٣٠/١ ، وينظر: شرح عقد اللالي في علم الوضع : عبد الملك بن عبد الوهاب الفتني ، ط١ ، المطبعة الشرقية ،١٣٠٦هـ ، ص : ٩

(٢) شرح منظومة العطار للآلوسي : ٤ مخطوط من مكتبة الشيخ عبد الكريم الدبان رحمه الله

(٣) ينظر : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ١٢ مخطوط من مكتبة الشيخ عبد الكريم الدبان رحمه الله

(٤) ينظر: شرح منظومة العطار للآلوسي : ٥ مخطوط من مكتبة الشيخ عبد الكريم الدبان رحمه الله

(٥) ينظر : شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية الطبعة الحجرية بمصر ١٩٢٩ م ، ص : ٧

(٦) ينظر : خلاصة علم الوضع : الشيخ يوسف الدجوي ، ط٢، مطبعة النهضة، مصر، ١٣٣٩هـ، ص: ٣ ، رسالة في علم الوضع: علي بن محمد النجار، مطبعة السعادة ، مصر د.ت، ص : ٣

(٧) نقله الآلوسي عن مطالع العلوم : ينظر : شرح منظومة العطار للآلوسي : ص٤ مخطوط بخط الشيخ عبد الكريم الدبان رحمه الله

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤ مخطوط

(٩) أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم : صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٧٨ ، ص: ٥٦٩/٢

(١٠) مفتاح السعادة : ١٣٠/١

(١١) ينظر : شرح العصام على الرسالة العضدية :٧ مخطوط

(١٢) تحفة الرحمن في سيرة دحلان ، وحلية البشر ١: ١٨١ وهدية العارفين ١: ١٩١ وإيضاح المكنون (صفحات متفرقة) واكتفاء القنوع: ٤٢٢ والزركلي ١: ١٢٥ وكحالة ١: ٢٢٩ وآداب شيخو ٢: ٩٧ وداغر ٢: ٣٦٤ ومعجم سركيس: ٩٩٠ والاعلام الشرقية ٢: ٧٥ والموسوعة الإسلامية (ط. ثانية) ٢: ٩١ وبروكلمان، التكملة ٢: ٦٤٩ .

١٣ فهرس الفهارس : ٨٩ .

١٤ معجم المطبوعات : ٢ : ٩٩٠ .

(١٥) ينظر: تحفة الرحمن في سيرة دحلان : ٣٨ ، هدية العارفين : ١٩١/١ ، معجم المؤلفين : ٢٢٩/١ ، معجم المطبوعات - (١ / ٩٩٠) الأعلام للزركلي - (١ / ١٣٠)

(١٦) وبه نستعين من (أ) .

(١٧) وبعد في (أ) .

(١٨) جمعيتها في (أ) .

(١٩) تصنيف القاضي عضد الدين الإيجي وهي أول مصنف في علم الوضع وقد سارت مسير الليل والنهار ينظر : مفتاح السعادة : ١٣٠/١

(٢٠) ينفعني في (ب) .

(٢١) ينظر : لسان العرب : ابن منظور، دار صادر: مادة (وضع) : ٣٩٦/٨

(٢٢) المشهور في كتب الوضع قولهم التعريف اللغوي للوضع : جعل الشيء في حيز ، والحيز والموضع بمعنى وان كان الموضع اوفق لما جاء في المعجمات ، ينظر : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ١ مخطوط ، حاشية الحفناوي على شرح السمرقندي : ٥٥ .

(٢٣) في التعريفات ودستور العلماء أن هذا المعنى لغوي اما اصطلاح أهل العربية فهو: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنى ، يراجع : التعريفات: الجرجاني علي بن محمد (٨١٦هـ)، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م.ص: ٣٢٦،دستور العلماء: الأحمد نكري، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت، ط١ - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .ص :٣١٥/٣

(٢٤) ينظر : عنقود الزواهر في الصرف: القوشجي، تحقيق: احمد عفيفي، دار الكتب المصرية القاهرة ط١ ،ص : ١٧٠ ، شرح عنقود الزواهر : ٥٥ مخطوط من مخطوطات مكتبة اوقاف الموصل.

(٢٥) شيء لشيء في (ب) وكلا التعريفين مؤداه واحد .

(٢٦) يقصد العلامة ملا جامي وعبارته في شرحه على الكافية : تخصيص شيء بشيء بحيث لو أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني ، الفوائد الغياثية : ملا جامي ،الطبعة العثمانية (د.ت) ص: ٥٦/١.

(٢٧) ينظر : شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية : أبو الليث السمرقندي، الطبعة الحجرية، مصر: ٤٥

(٢٨) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) .

(٢٩) العنوانات من صنعنا وجعلناها بين معقوفتين .

(٣٠) ينظر : التعريفات : ١٢٧ .

(٣١) أية في (أ) وهو تصحيف ظاهر الخطأ .

(٣٢) هذا الإيراد ودفعه مأخوذ بنصه من حاشية الدسوقي على شرح السمرقندي: الطبعة الحجرية، مصر: ٦٨ .

(٣٣) الضمير يعود على (الوضع)

(٣٤) يستحصر في (أ) وهو تصحيف ظاهر .

(٣٥) أي وباعتبار عمومها .

(٣٦) دائما في (ب) .

(٣٧) عتبار في (أ) وهو تصحيف .

(٣٨) عائد على (ما) أي الذي وضع لمشخص معين صادق على العلم المشخص .

(٣٩) ينظر الرسالة البيانية: الصبّان ، محمد بن علي، (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢ : ٥٥ .

(٤٠) شخصا في (أ) وهو تصحيف .

(٤١) هو الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرح العصام على الرسالة الوضعية مكتبة جامعة كامبرج برقم (٧٦٤) وضع لوحة : ٣٣ مخطوط .

(٤٢) الضمير يعود على العلم الشخصي .

(٤٣) الفاضل العلامة السيد الشريف على بن محمد ابو الحسن الجرجاني، المحقق الحنفي ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ والمتوفى بشيراز سنة(٨١٦ هـ)، له المصنفات الشهيرة منها : حاشيته على الكشاف، وحاشية على انوار التنزيل للبيضاوي، وحاشية على المطول، وغيرها كثير ، ينظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدين(ت٩١١هـ):١٩٦/٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ)، تقديم شهاب الدين النجفي المرعشي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت) ص :١٣٧٠/٢

(٤٤) ينظر : شرح المواقف : السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) دار الفكر ، بيروت ،د.ت، ص: ١٥٠/١ .

(٤٥) ينظر : حاشية محمد الحفناوي على شرح السمرقندي : محمد الحفناوي الشافعي ، مصر ١٩٢٩م، ص :٤٢.

(٤٦) أصلا مكررة في (أ) ولا وجه لتكرارها .

[٤٧] ينظر :شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الإستراباذي ، رضي الدين ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ، المغرب ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، ص: ٢٤٥/٣ .

[٤٨] العلم المنقول من الفعل أو الجملة اسم ولا ريب ، فلا داعي لتكلف عدم اخراجه ، اللهم الا اذا كان مراده اعتبار ما قبل النقل وهو كما ترى تكلف وتعسف .

[٤٩] وهذا في (أ) ولا معنى لهذه الواو .

[٥٠] ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

[٥١] ينظر تفصيل هذا القسم شرح عنقود الزواهر لمولانا عبد الرحيم : ٥٢_ ٧٠ مخطوط ، علم الوضع ومعطياته اللغوية تنظيرا وتطبيقا : د.عمار عيسى عمر:٦٠ _ ٧٨ رسالة دكتوراه كلية الاداب جامعة الموصل .

[٥٢] خبر ماهية .

[٥٣] اذ ماهية الانسان هي : حيوان ناطق ، والضحك لازم من اللوازم ، وكذا الإفراد والتذكير لازم للضمايرِ وليس من ذاتياتها ينظر تفصيل ذلك : شرح عنقود الزواهر : ٥٥ .

[٥٤] ينظر : حاشية الكفوي على شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٦٧ مخطوط نسخة مصورة بدون رقم.

[٥٥] أي ليس من مباحث الوضع .

[٥٦] هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الإيجي وكان إماما في المعقول ، قائما بالأصول والمعاني العربية مشاركا في الفنون ، وله شرح على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه والمواقف في علم الكلام وغير ذلك توفي سنة (٧٥٦هـ) ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : العسقلاني ، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق :محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند ، سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م. ص: ٣٢٣/٢، شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥١هـ، ص:٦/ ١٧٤.

[٥٧] ينظر : شرح مختصر المنتهى الأصولي : السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت. ص: ٦٥٩/١، حاشية السيد الشريف على المطول دار الكتب العلمية ،بيروت (د.ت). :٦٦ ، الحاشية الجديدة على شرح عصام الدين الفريدة : الفاضل خليل افندي ، دار المعارف اسطنبول، (د.ت) .ص:٥٠/٢ .

[٥٨] هو مسعود بن عمرو بن عبد الله التفتازاني ، سعد الدين من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام ولد سنة (٧١٢هـ) وتوفي سنة (٧٩٣هـ) له آثار كثيرة منها : تهذيب المنطق ، المطول ، التلويح ، وغيرها ينظر في ترجمته : بغية الوعاة : ٣٩٠ ، الاعلام: ٢١٩/٧

[٥٩] ينظر : حاشية التفتازاني على شرح العضد على المختصر الأصولي : ٦٦٢/١ ، شرح الفريد للعصام : ٢٠٠

[٦٠] ينظر مجمل أدلة السعد ومن وافقه في : نتائج التحصيل في شرح التسهيل ٥٢٣/١_٥٢٦، شرح عنقود الزواهر: ٥٢ مخطوط ، الحاشية الجديدة على الفريدة : ٥٠/٢

[٦١] ينظر : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ١٤ مخطوط ، حاشية الحفناوي : ٤٧.

[٦٢] ينظر : المطول شرح التلخيص : التفتازاني سعد الدين(ت٧٩٣هـ) ، دار الكتب العلمية ،بيروت (د.ت). ص: ٢٦٧ ، الأطول: الأطول شرح تلخيص المفتاح : عصام الدين الأسفراييني (ت٩٤٥هـ)، المطبعة السلطانية ، استنبول ، ١٢٨٤هـ : ٧٩/١ .

[٦٣] ينظر رأيه في : تهذيب المنطق والكلام له: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت ، ص: ٧ .

[٦٤] هومحمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق توفي سنة (٨٦١ هـ) من كتبه (فتح القدير) في شرح الهداية، و (التحرير) في أصول الفقه ، ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ٧: ٢٨٩ ، وبغية الوعاة: ٧٠ ، ومفتاح السعادة ٢: ١٣٢ .

[٦٥] ينظر : الحاشية الجديدة على الفريدة : ٥٥/٢ .

[٦٦] لم اجد هذا الكلام في المطول ، واحسن من هذا تحقيق السيد الشريف وملخصه : أن الحرف لا يتعقل الا بعد تعقل غيره لأن معناه من حيث هو معناه مأخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير ، والمرآة من حيث هي مرآة ملحوظة تبعا وتطفلا ، ولهذا لا يمكن ان يحكم عليه وبه ، لتوقفهما على ملاحظة ما قصد به بشاهد الوجدان الصادق ، ينظر كلامه بتمامه : حاشية السيد الشريف على المطول :٥٤٣ ، وحاشيته على الرضي : طبعة دار الكتب العلمية بدون تاريخ طبعت بهامش شرح الرضي، ص: ٩/١ .

[٦٧] ينظر:العجالة الرحمية شرح الرسالة الوضعية : محمد رحيم الاكيني ، مطبعة دار السعادة ، تركيا سنة ١٣١١هـ. ص: ٣٥ ، خلاصة علم الوضع : الشيخ يوسف الدجوي ، ط٢ ، مطبعة النهضة ، مصر ، ١٣٣٩هـ - ١٩٢٠:٨

[٦٨] هكذا ورد في المخطوطتين وهو تعبير ركيك والمراد أن الضمير موضوع للجزئيات مع ملاحظة الامر الكلي.

[٦٩] هذا الكلام بأكمله نقله بالمعنى عن العصام ، ينظر : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٣٤ مخطوط .

[٧٠] ينظر الايراد وجوابه في : شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوضعية : ٥٥ .

[٧١] الايراد وجوابه في عنقود الزواهر :١٧٤ ، وشرح عنقود الزواهر : ٥٧ مخطوط .

[٧٢] ينظر : المطول : ٥٧٨ ، الرسالة البيانية : الصبان : ٨٩ .

[٧٣] ينظر هذا الايراد في : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٤٤ مخطوط .

[٧٤] الجنس محرفة في (أ) .

[٧٥] هذا المثال مأخوذ من حديث شريف ونصه: ((يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بهذا السواد كحواصل الطيرلا يريحون روائح الجنة)) الآداب : أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان- (٢ / ٢٤٤)

[٧٦] ينظر : شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٤٤ مخطوط .

[٧٧] هذا جواب آخر والمجيب هو السيد الشريف ينظر : شرح مختصر المنتهى الأصولي : السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت ، ص: ٦٦٥/١

[٧٨] ضمير الغائب الراجع إلى معرفة لاريب أنه معرفة فهو إذن جزئي حقيقي، وأما الراجع إلى نكرة ففيه خلاف مشهور لخصه ابن هشام وجعل الخلاف دائرا بين مذاهب ثلاثة :أولها: أنه نكرة مطلقا، وثانيها : أنه معرفة مطلقا ، وثالثها : فيه تفصيل فإن رجع إلى نكرة واجبة التنكير فهو نكرة وان رجع الى جائزة التنكير فهو معرفة ، ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط. السعادة، مصر، ط٨، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م. ص :١٦٧ .

[٧٩] اضافته في (أ) وهو تصحيف .

[٨٠] وجه الموافقة : هو أن الضمير موضوع لمعنى كلي وهو كونه موضوعا للجزئيات مطلقا، والاستعمال هو الذي يحدد كونه جزئيا حقيقيا او اضافيا .

[٨١] هذا كلام السيد الشريف في شرحه على شرح مختصر المنتهى الصولي للعضد : ٦٦٥/١ .

[٨٢] ينظر : علم الوضع تنظيرا وتطبيقا : ١٤٠ _ ١٥٤

(٨٣) يطلق المتعلق ويراد به احد اشياء : قد يطلق على المعنى الاسمي الموافق لذلك المعنى الحرفي في أصل المعنى كالابتداء بالقياس إلى كلمة (من) وهذا هو المراد بالمتعلق إذا قيل الإستعارة تبعية في الحرف بتبعية المتعلق ، وقد يطلق على المعنى المصدري الذي يرتبط الجار به وهو الذي يفضي به الى ما يليه في الاسم ويكون ذلك الجار متعلقا بذلك الفعل أو معنى الفعل ، وقد يطلق هذا ويراد به مدخول الحرف من الأسماء وهو المراد هنا. من اطلاق المتعلق، والأظهر أن يفسر المتعلق بما يتوقف عليه فهم المعاني الحرفية في الطرفين مدخولا كان او غيره . حاشية ميرزا جان على شرح مختصر المنتهى الأصولي : ٥٢ مخطوط مكتبة اوقاف بغداد.

(٨٤) وضعه في (أ) وهو تصحيف .

(٨٥) ينظر: رسالة في تحقيق الكلي الطبيعي للفاضل ملا محمود البجو مخطوط من (٣٠) ورقة مكتبة معهد طوكيو

(٨٦) ينظر : حاشية الدسوقي على شرح الشمسية : ١ /٢٩٣ .

(٨٧) ينظر رأيه في : تهذيب المنطق والكلام : ٨ .

(٨٨) ينظر :شرح الرازي على الشمسية : الرازي ، الامام محمد بن عمر بن الحسين (ت٦٠٦هـ) عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت) ص: ٢٠٨ ، شرح الخبيصي على متن تهذيب الكلام : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت، ص: ٩٦ ٩٧ ،

(٨٩) المواقف في علم الكلام :عبد الرحمن الإيجي(ت ٧٥٦هـ) ، نشره إبراهيم الدسوقي عطية وأحمد محمد الحنبولي ، مصر ١٣٥٧ هـ: ٦٠، دستور العلماء: ١٣٧/٣

(٩٠) هذا الكلام أخذه بنصه من شرح عقد اللالي في علم الوضع : عبد الملك بن عبد الوهاب الفتني ، ط١ ، المطبعة الشرقية ،١٣٠٦هـ . ص: ٤٥ .

(٩١) العنادية والعندية طائفة من السفسطائية وهم الذين يقولون : وهم الذين يقولون مذهب كل قوم حق بالقياس إليهم وباطل بالقياس إلى خصومهم وقد يكون طرفا النقيض حقا بالقياس إلى شخصين وليس في نفس الأمر شيء بحق: شرح المقاصد في علم الكلام : التفتازاني، طبعه مطبعه محرم افندي سنه ١٩١٧ - (١ / ٣٠)

(٩٢) التحرير في أصول الفقه :ابن همام الدين الاسكندري الحنفي(ت ٨٦١هـ) طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر:٥٥ ، وينظر : التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير: ابن أمير حاج، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م ، ص : ٢١٣/١ .

(٩٣) ينظر : المطول : ٣٦٥ .

(٩٤) ينظر : حاشية الشيرانسي على العصام : ٣٥ مخطوط مخطوطات معهد طوكيو، العجالة الرحمية في شرح الرسالة الوضعية : ٥٠ وما بعدها .

(٩٥) هذه عبارة السمرقندي بنصها ، ينظر: شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية : ٧٢ .

(٩٦) هذه عبارة الدسوقي بنصها في حاشيته على شرح السمرقندي : ٧٢ .

(٩٧) هو سيف الدين أحمد الأبهري توفي في حدود سنة (٧٠٠ هـ) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون كأحد الذين تعرضوا لشرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الاصول بالتحشية والتعليق ، ينظر : كشف الظنون :١٧٦٢/٢

(٩٨) ولننقل عبارته في الشرح المذكور ثم نعلق عليها اذ قال:((الوضع إما خاص بأن يكون الموضوع شيئا وحينئذ قد يكون الموضوع له جزئيا حقيقيا كما في أعلام الأشخاص، وقد يكون كليا كرجل ، فإنه وضع لأمر مشترك يندرج تحته كل انسان ذكر بالغ واطلاقه على زيد أو غيره لكونه مندرجا تحت مفهومه لا كونه موضوعا له ، وإما عام بأن يوضع بوضع واحد أشياء متعددة لأمور متعددة أو شيء واحد، أما الأول فبكون الموضوع والموضوع له عامين وذلك بأن يعقل أمر مشترك بين ألفاظ متعددة يعبر عنه بها ويعقل أمر مشترك بين معان متعددة يعبر عنها به تم يقال المر

المشترك بين الألفاظ موضوع للأمر المشترك بين المعاني ، والمراد أن كل واحد من الألفاظ المندرجة تحت الأمر المشترك موضوع لأمر معين مندرج تحت الأمر الثاني ، فتعقل الأمر المشترك آلة للوضع لا موضوع ولا موضوع له وهذا كما في صيغ المشتقات فإن المراد بقولهم إن صيغة فاعل موضوعة لمن قام به مدلول المصدر أن وضع العلم لمن قام به العلم والمتكلم لمن قام به التكلم والمريد لمن قام بالإرادة فلا تحتاج الى التنقير عنه في كتب اللغة، وأما الثاني فبكون الموضوع له فيه خاصين وحينئذ قد يكون الموضوع له جزئيا حقيقيا وذلك بأن يعقل لفظ بعينه ويعقل أمر مشترك بين معان مشخصه ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخاص بحيث لا يفهم ولا يفاد الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك لكونه آلة للوضع كما مر وهذا كما في اسم الاشارة ...)) حاشية الابهري على الشرح العضدي : ١٥٦ _ ١٥٧ مخطوط ، مخطوطات المسجد النبوي.

وأنت خبير بأن هذا الكلام ليس كما توهمه المصنف؛ لأن ظاهر عبارة الأبهري أنه عنى بالوضع الخاص هنا هو الوضع الشخصي ولا تنافي بين شخصية الموضوع وعمومه، وجعل الوضع العام على نوعين: الأول: وضع نوعي كوضع المشتقات، الثاني: وضعي شخصي لكن آلة الوضع مرآة كلية يندرج تحتها جزئيات كثيرة ، وأين هذا مما فهمه المصنف منه .

(٩٩) ينظر: شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٢٩ مخطوط .

(١٠٠) هو أبو القاسم بن أبي بكر، علي بن يحيى الليثي السمرقندي، كان عالما بفقه الحنفية، بيانيا وضعيا، مشاركا في علوم عدة له مصنفات منها : حاشيته على المطول في البلاغة) طبع حجر أستانة ١٣٠٧، وهو أول من أقدم على شرح الرسالة الوضعية للعضد ، كان حيا سنة ٨٨٨ هـ .

(١٠١) وصف هذا الشرح بالكبير يوحي بوجود شرح آخر له صغير ، وهو خلاف المشهور عن السمرقندي فكل من ترجم له لم يذكر انه ألف أكثر من شرح على الرسالة الوضعية ، وبين أيدينا شرح العلامة السمرقندي وليس فيه العبارة أعلاه ، بل كل من كتب بعلم الوضع لم يذكر لنا شرحا كبيرا للسمرقندي والله أعلم ، هذا وقد وقع خلط في نسبة الشرح المنسوب للسمرقندي فبعضهم ينسبونه للعلامة القوشجي صاحب عنقود الزواهر، وقد حقق المسألة د.عمار عيسى عمر في رسالته للدكتوراه والمسماة (علم الوضع تنظيرا وتطبيقا) واثبت بالأدلة صحة نسبة الشرح للسمرقندي ودفع الأوهام التي نسجت حوله ، ينظر : علم الوضع تنظيرا وتطبيقا : ٢٣ و ما بعدها .

(١٠٢) ينظر : حاشية شيرانسي على شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٤٦ مخطوط ، حاشية حسن العطار على شرح العصام على الرسالة الوضعية : ٤٣ مخطوط .

(١٠٣) ينظر : حاشية يس الحمصي على الفاكهي: طبعة مصطفى البابي الحلبي بدون تاريخ : ١ / ٩٧ .

(١٠٤) ينظر : عنقود الزواهر : ١٧١ _ ١٧٢ .

١٠٥ نقله بنصه من السعد وتصرف قليلا بعبارته ينظر : شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر: ٧٩/١

(١٠٦) ينظر : شرح عنقود الزواهر : ٦٧ مخطوط ، حاشية حسن العطار على شرع العصام على الرسالة الوضعية : ٤٤ مخطوط .

(١٠٧) وممن رجحه الشيخ خالد الأزهري ، ينظر : التصريح على التوضيح : طبعة مصطفى البابي الحلبي: ٢٢/١.

(١٠٨) علي بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الأسفرايني القاضي المكي المعروف بالعصامي الشافعي المتوفى سنة (١٠٠٧)سبع وألف بمكة. صنف حاشية على شرح الاستعارات لجده عصام الدين مقبولة بين العلماء ينظر:هدية العارفين عن أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ، وكالة المعارف، إستانبول، ١٩٥١م. ص: (١ / ٣٩٩) .

(١٠٩) ينظر : حاشية حفيد العصام على شرح العصام على السمرقندية : ٧٣ مخطوط .

(١١٠) ينظر : حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية : المطبعة الخيرية: ٧٣ .
(١١١) ينظر : التلويح على التوضيح : التفتازاني : ٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٥/١ ، رسالة الأنبابي في الوضع : ٧ مخطوط .
(١١٢) ينظر تفصيل ذلك في : حاشية الصبان على شرح العصام على السمرقندية : ٣٩ _ ٤٠ .
(١١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩ _ ٤٠ .
(١١٤) لعله يقصد : أحمد بن علي بن عبد الله، شهاب الدين الدلجي: فاضل مصري، له اشتغال بالفلسفة من تصانيفه (شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) توفي سنة (٨٣٨ هـ) ينظر: الأعلام للزركلي - (١ / ١٧٧)
(١١٥) هو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الانصاري الخزرجي: فقيه باحث من أهل مصر، نسبته إلى غنيم (وهو أحد جدوده) له شروح وحواش في الاصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها (حاشية على شرح العصام في المنطق) ،توفي سنة (١٠٤٤ هـ) ينظر : الأعلام للزركلي: (١ / ٢٣٧)
(١١٦) لم نجد قول الغنيمي فيما توفر لدينا من كتبه .
(١١٧) في (ب) وفرغ منها كاتبها الفقير الى رحمة ربه العلي عبده عبدالباسط بن عايض الحنبلي في ليلة الثلاثا المبارك عاشر شهر جمادى الثانية عام تسع وسبعين ومائتين والف من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله وصحبه ازكى الصلاة واتم السلام غفر الله لكاتبها و...ولمن قال آمين .

We have achieved an important message in the science of the world, the famous Ahmad Zinni Dahlan, may God have mercy on him, collected the most important comments and statements from previous scientists who responded to explain the message brachytheology.

The importance of the dissemination of Arab heritage, especially in the important science of Arabic science, and we have followed in our investigation on this letter what our scientists of the origins of scientific investigation،